

نجويد القرآن الكريم وأحكامه بين الثابت والنظور في ضوء علم اللغة الحديث

أ. د. محمد داود محمد داود، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

تاريخ الإرسال: 2018/04/03 تاريخ القبول: 2018/05/23 تاريخ النشر: 2018/06/12

ملخص

تناولت الورقة علم تجويد القرآن الكريم وأحكامه. من منطلقات نظريات علم اللغة الحديث، وهدفت إلى توضيح الوشائج الرابطة للتجويد وعلم الأصوات، وتحديد مكونات علم التجويد، وحاولت الإجابة عن سؤال رئيس هو ما الثابت، وما المتغير في علم التجويد؟ وأشارت إلى أن الثابت هو: القراءة، وأن المتغير هو: الأصوات، والمتغير هو الظواهر الصوتية المستحقة. وبنيت الورقة على أسس المنهجين الوصفي والتاريخي. ووقفت في حدودها عند أحكام تجويد القرآن، وتوصلت الورقة إلى جملة من النتائج أهمها أنه يجوز الاجتهاد في تطوير أحكام التجويد، وأن المقاطع الصوتية درس يمكن إضافته إلى أبواب علم التجويد.

الكلمات المفاتيح: القراءات القرآنية، المقاطع الصوتية، مخارج الأصوات، علم الأصوات.

Abstract

Cette The paper discussed the science of recitation intonation (al-ttajwid) of Quran and it's provisions within the field of modern phonology theories, and it aimed to clarified the correlation between them, and identification of the components of the science of intonation (al-ttajwid), and it attempted to answer a main question What is fixed and variable in the science of intonation. It indicated that the fixed is the recitation and the variable is the sounds, and the variable is the phenomenon of the deserved sound. The paper based on two methodologies; the historical and the descriptive methods. The paper clarified the provisions of Quran intonation (al-ttajwid). The paper came to conclusions and stated many recommendations as follow:

It should be diligent in the improvement of the provisions of the intonation (al-ttajwid) and the sounds are a lesson that may be added chapters of intonation science.

key words: The recitation readings of Quran, Syllables, characters outlets, Phonetics.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من تعلّم القرآن وعلمه، وعلى آله وصحبه المقرئين المرتلين لأي الذكر الحكيم وبعد:

إن القرآن الكريم كتاب عظيم النفع، جليل القدر، لُقِن شفاهة، وميّزه المولى بمجموعة خصائص منها: أنه محفوظ مصون شفاء لما في الصدر، وأنه معجز ببيانه مُفحم بحجّته، وأنه أنزل على سبعة أحرف تيسيراً لأمة الإسلام، وهو باعث النهضة، وشاحذ الهمة، لذا اهتم به المسلمون تلاوة وحفظاً، تلقيناً وتدويناً وفق الأداء المتواتر الصحيح. ولما كان التجويد جزءاً من هذا الأداء اشتغل به نفر كريم من علماء الأمة الجهابذة الحاذقين، وألفوا فيه أسفاراً ورسائل، تنسجم وإمكانات زمانهم، ومع تقدم العصر ورقى الوسائل وتطورها، حري بنا أن نراجع هذا العلم، لنواكب ما استجد من مستحدثات الزمان، من هذا المنطلق جاءت هذه الورقة لتعالج مشكلة أساسية تتمثل في الأسئلة الآتية:

ما الثابت وما المتغير في أحكام علم التجويد؟ وكيف يلاحق التجويد علم الأصوات الحديث القائم على الآلة والتجريب؟ وهل يجوز الاجتهاد شرعاً في تطوير علم التجويد؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لجأت الورقة إلى المنهج الوصفي، المستند على المنهج التاريخي، القائم على الوصف والتحليل والملاحظة والتطبيق. ووقفت الورقة في حدودها عند القراءات العشر المتواترة، برواياتها المتعددة المعلومة، وأحكام التجويد المعروفة حتى العام 2011 في الكتب العربية المطبوعة. وهدفت إلى تحديد مكونات علم التجويد، وبيان الثابت منها والمتغير، من منطلقات علم اللغة، وتطبيق الجوانب التي تلائم علم التجويد وعلى رأسها المقاطع. و«علم التجويد شأنه شأن النحو العربي في حاجة إلى تبسيط لقواعده وإعادة لصياغتها وليس هنالك من بأس من الاستفادة من وسائل العلم الحديث من أجل خدمة القرآن»⁽¹⁾.

تعريف علم التجويد:

لفظ (التجويد) من (جود)، على وزن (التفعيل)، وهو وزن لمصدر الفعل (جود)، الذي تجمع معاجم اللغة على أن معناه: (جَيِّدٌ نقيض رديء)⁽²⁾، والمعنى الاصطلاحي مستمد من المعنى اللغوي، فقد عرّفه عدد من العلماء تعريفات متشابهة

اللفظ، متحدة المعنى منها:

1 - التجويد «إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها. وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وتصحيح لفظه وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف»⁽³⁾

2 - التجويد «صناعة علمية، لها قواعد تعتمد على إخراج الحروف من مخارجها، مع مراعاة صلة كل حرف بما قبله، وما بعده في كيفية الأداء»⁽⁴⁾

3 - التجويد «علم يبحث في الكلمات القرآنية، من حيث إعطاء الحروف حقها من الصفات اللازمة التي لا تفارقها كالأستعلاء والأستفال، أو مستحقها من الأحكام الناشئة عن تلك الصفات كالتفخيم والترقيق، والإدغام، والإظهار وغير ذلك»⁽⁵⁾

ولا تخرج بقية تعريفات العلماء عن مضمون هذه التعريفات الجامعة المانعة الشاملة، ومن خلال تحديد أركان هذه التعريفات، يمكن معرفة مكونات علم التجويد المتمثلة في:

1 - الكلمات القرآنية وكيفية أدائها.

2 - مخارج الحروف وصفها.

3 - مستحقات الحروف الناشئة من تجاوزها.

المكوّن الأول هو: الكلمات القرآنية والمقصود بها الكلمات المرسومة في المصحف العثماني، المحددة بقراءة معينة المصحوبة برواية أو أكثر، وقد عُرِفَت القراءة أنها: «ما ينسب إلى إمام من أئمة القراء مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه»⁽⁶⁾ والأئمة كُثِرَ الذين رُوي عنهم الإقراء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأشهرهم العشرة⁽⁷⁾. أما الرواية فهي: ما ينسب إلى الأخذ عن هذا الإمام ولو بوساطة⁽⁸⁾.

والمكون الثاني: لعلم التجويد هو مخارج الحروف وصفاتها، وهذا ما يعرف بحق الحروف، فالمخرج هو البقعة المولدة للحرف التي يولد فيها أو منها الحرف. 9 والصفة هي: الكيفية التي يتكيّف بها صوت الحرف عند النطق به والتي تميزه عن غيره من الحروف التي تشترك معه في كثير من الصفات أو من الحروف التي تشترك معه في المنطقة المخرجة الواحدة مع بعض الصفات⁽¹⁰⁾.

والمكون الثالث هو: الصفات الطارئة الناشئة من تجاوز الحروف في الكلمة في تركيب الجملة. وتعرف في علم اللغة الحديث بـ(الفونولوجي والفونيمات فوق التركيبية) كالإدغام والإقلاب والمد. وقد لخص هذه المكونات المرادي وزاد عليها قائلاً «اعلم أن

تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور»⁽¹¹⁾ هي:

- 1 - معرفة مخارج الحروف.
- 2 - معرفة صفاتها.
- 3 - معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.
- 4 - رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار.

ويندرج تحت هذا المكونات وحدات أصغر، ولكل مكوّن شروط وأسس. فالمكوّن: الأول القراءة وروايتها من شروطها: أن تتواتر، وأن توافق رسم المصحف العثماني ولو احتمالاً، وأن توافق اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه.⁽¹²⁾ وهذه القواعد صارمة ثابتة لا يصلح معها سوى المعاييرة والترديد كما رويت «وأصل كل ذلك وأساسه تلقيه عن أولى الإتيان مشافهة»⁽¹³⁾.

والمكون الثاني هو: الحروف بمخارجها وصفاتها، فهو ثابت الشكل، متغير النطق. أو بمعنى آخر أن الكيفية التي تنطق بها حروف اللغة في اختلاف وتباين، من منطلق طبيعي لجملة من الأسباب ذكرها إبراهيم أنيس تلخيص في:⁽¹⁴⁾

- 1 - انتقال اللغة من بيئتها واتصالها بلغة أخرى أو نزوح شعب أجنبي إلى بيئتها فتتأثر أصوات تلك اللغة بأصوات الغازين أو النازحين.
- 2 - التغير النطقي، ويقصد به اختلاف الناس وتباينهم في نطق صفات الأصوات اللغوية، بل قد يكون التغير عند الشخص الواحد.
- 3 - اختلاف أعضاء النطق نتيجة تطور العضلات.
- 4 - البيئة الجغرافية.
- 5 - الحالة النفسية كالعدة والاستقرار.
- 6 - السهولة والميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي وتلمّس أسهل السبل.
- 7 - الشيوع، فالأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور من غيرها.
- 8 - مجاورة الأصوات التي تنتج بعض الظواهر كالمماثلة والمخالفة.
- 9 - انتقال النبر.

كل هذه الأسباب مجتمعة حتماً تؤثر في أي لغة إنسانية بما في ذلك العربية، مع فارق واحد هو أن العربية تقاوم التغير في بدايته، وتحاربه في منشئه، بفضل تواتر رواية القرآن مشافهة، بالرغم من هذا التضيق، تسرب إلى أصواتها التغير قديماً وحديثاً، ونلاحظ ذلك في ملخصات سيبويه وابن جني الذي يقول: «ولولا الإطباق

لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد عن الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها»⁽¹⁵⁾ ويشير ابن الجزري إلى أن صوت «الضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. فإن السنة الناس فيه مختلفة، وقلّ من يحسنه فمنهم من يخرج طاءً، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي، وكل ذلك لا يجوز»⁽¹⁶⁾ من كلام ابن الجزري نلمح التغير الذي لازم حرف الضاد تحديداً من مطلع القرن التاسع الهجري، واليوم نحن في القرن الخامس عشر الهجري، وقد ضعفت الملكة اللغوية، وتعد أغلب الناس عن جادة العلم الشرعي يكون الحال أسوأ، والتغير أوسع، ونلاحظ تطوراً جلياً لأصوات عديدة مثل: (ض - ط) والخلط في مخرجي (القاف) و(الغين): في عاميات بعض الشعوب⁽¹⁷⁾، كل هذه الشواهد والأدلة تبرهن على أن أصوات اللغة المنطوقة في صدر الإسلام قد تغيرت إن لم يكن معظمها فجزء منها. وهذا ما ذهب إليه يوسف الخليفة بقوله: «ولعلي لست في حاجة لأن أدلل على أن تشويهاً كبيراً قد أصاب نطقنا بالأصوات العربية الفصيحة بسبب العادات اللغوية وفقدانها أو نسيانها واستعادة المقدرة على نطقها واحدة بالنسبة لكل الناس تقريباً، كما أن الدراسات الصوتية الحديثة قد تعيننا أيضاً على إيجاد حل لبعض المشكلات المستعصية في نطق بعض الحروف كالضاد والطاء والقاف»⁽¹⁸⁾

وما نرجّحه أن وصف القدماء لأصوات العربية كان سليماً، جسّدها كما تنطق: مثل وصفهم لصوتي: (ض) و(ج) ف(الضاد) كما ننطق بها الآن صوت شديد، على حين أن سيبويه يعدها بين الأصوات الرخوة⁽¹⁹⁾، كذلك يعد سيبويه صوت الجيم بين الأصوات الشديدة⁽²⁰⁾، في حين تجاربتنا الحديثة تبرهن لنا أن الجيم التي يقال عنها الآن إنها الفصيحة صوت مزيج من الشدة والرخاوة⁽²¹⁾.

والمكوّن الثالث هذا -الصفات الطارئة التي تلازم الحرف بناء على موقعه في الكلمة أو الجملة- قد حظي باهتمام أكثر من المكوّنين السابقين. فموضوعاته كثيرة وأحكامه عديدة، وتلقيه أصعب -ونحمد الله أن اللغة العربية لا تتغير دلالة كلماتها بالنعمة ولا بالنبر- لأنه في حاجة إلى مهارة مقدرة في الاستماع والأداء، لذا اقترح له العلماء رموزاً وكلمات، تصاحب الرسم لتكون بمثابة الرمز الفونولوجي والفونيمات فوق التركيبية. والمشكلة التي تجابه هذا المكوّن هي أن تغير الأصوات يؤثر فيه، وتطور نطق الكلمات يؤثر فيه كذلك، يقول ابن الجزري «فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موفٍ حقه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف المفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها»⁽²²⁾، ويؤكد هذا فوزي الشايب بقوله: «إلا أن التطورات والتغيرات

التي تتعرض لها الأصوات من خلال تجاورها في السياق تحصل بفعل قوانين صوتية صارمة، ليس للإنسان سبيل عليها ولا دخل لإرادته في توجيهها من قريب أو بعيد»⁽²³⁾

فالتدريب على أداء الإخفاء أو الإدغام أو المد بقواعد التجويد، صعب عند الناطق بالعربية الذي يمارس هذه الظواهر ممارسة لهجية قد تخالف أحكام التجويد كلياً مثل: إخفاء (الميم) في (الفاء)، لأنه لا يمارسه في حياته اليومية في الفصحى أو العامية. وهذا المكوّن في حاجة إلى اجتهاد من جانبه الشكلي، خاصة بعد تقدم البحث الصوتي اللغوي وهذا الأمر يرتبط بالقرآن الكريم، أعظم كتاب عند المسلم.

ومعلوم أن التغير أو التعديل في أي شيء له صلة بالعقيدة. أمر في غاية التعقيد والصعوبة من منطلق الجواز والبحث عن سند شرعي ودليل أصولي. وهناك سؤال مشروع هنا هو: هل يجوز تجديد التجويد والاجتهاد فيه؟ وما الدليل على ذلك قبل الإجابة عن هذه الأسئلة: نستعرض النقاط الآتية:

1 - روى البخاري عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «خذوا القرآن من أربعة: من عبدالله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبي بن كعب أي تعلموا»⁽²⁴⁾

2 - المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان وعلي وأبي زيد بن ثابت وابن مسعود وأبو الدرداء وأبو موسى.⁽²⁵⁾

3 - لما اتسع الخرق وكاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأمة، وبالغوا في الاجتهاد وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ بأصول أصلوها وأركان فصلوها، فأول من صَنَّف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن حنبل الكوفي.⁽²⁶⁾

4 - القرآن لم يكن مكتوباً، وبعد تدوينه بأمر الخليفة عثمان «جردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم»⁽²⁷⁾، وقد جاء الشكل لمعالجة إشكالية اللحن والنقط لحل مشكلة التصحيف.

من خلال هذه النقاط نلاحظ أن اجتهاد العلماء انصب في المحافظة على طريقة أداء متواترة عن صاحب الرسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة يتفاوتون في ذلك. وأن رسم المصحف سنة سنّها عثمان، ونقطه وإعجامة بدعة أتى بها التابعون: زياد، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والخليل بن أحمد، وهي بدعة حسنة بإجماع الأمة. فلا غضاضة أن تسهّل الرموز وتبسّط الأشكال، لتساعد الأمة خاصة مع ثورة المعرفة. ويندر أن تجد مسلماً أحادي اللغة في هذا العصر. من هذه السطور

يُستنبط أن الاجتهاد في علم التجويد يجوز شرعاً لعدم وجود دليل يمنعه. وهذا التطور يعتمد على فرع من فروع علم اللغة الحديث هو علم الأصوات، فما هو علم الأصوات؟ وما علاقته بعلم التجويد؟ وما التجديد الذي يمكن أن يبتدع، والاجتهاد الذي يمكن أن يتبع؟

علم الأصوات وعلاقته بعلم التجويد:

يعرف علم الأصوات بأنه العلم المختص بدراسة الصوت الإنساني، من حيث مخارجه وأعضاء نطقه وصفاته وانتقاله وما يتعلق بذلك. وهو بهذا المفهوم يصير أوسع من علم التجويد وأعم منه وثمة فوارق أخرى تتمثل في الآتي:

علم الأصوات	علم التجويد
1- يهتم بكل اللغات	1- خاص باللغة العربية والقرآن تحديداً.
2- متعدد المناهج كالوصفي والمقارن.	2- قائم على المنهج المعاري.
3- يهتم بالكلمة المنطوقة ويتجاهل المكتوبة في معظم الأحوال.	3- يهتم بالكلمة المنطوقة والكلمة المكتوبة المرسومة.
4- متعدد الأهداف.	4- هدفه وحيد هو (صوت اللسان من الوقوع في اللحن والخطأ).
5- متغير الأحكام والأشكال بلا شروط.	5- فيه الثابت والمتغير بشروط.
6- يعتبر الحركة وحدة كاملة.	6- يجزئ الحركة إلى نصف وثلاث.
7- مكوناته لا قراءة فيها ولا رواية.	7- أهم مكوناته القراءة المتواترة والرواية المعتمدة.
8- يعتمد بالتحريه الآلية.	8- يعتمد على الرواية والمشافهة.

من خلال هذه الفوارق نجمل القول أن علم التجويد ذو طبيعة عضوية خاصة، تُعلي من شأن الكلمة المرسومة بجانب المنطوقة. وعلم الأصوات لا يحفل بالكلمة المكتوبة والمرسومة، بل علم اللغة بأسره لا يعيها بالكلمة المكتوبة إلا في علم المصطلح ولسانيات النص، وهما فرعان من فروعه الحديثة.

ولم ينهض علم الأصوات في اللغة العربية إلا بفضل جهود علماء القراءات والتجويد كما أشار عدد من الباحثين إلى ذلك «وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة، مأخوذة من القرآن الكريم»⁽²⁸⁾ ولم ينفصل التجويد عن علوم العربية ويصبح علماً قائماً بذاته إلا بعد قرنين من ظهور علوم القرآن، وقد ارتبطت «نشأة علم التجويد بمؤلفات السعيد ومكي والداني... ويبدو أن جهود علماء القراءة كانت تقوم بالمهمة

التي قام بها علم التجويد بعد ظهوره، في تعليم الناطقين بالعربية أصل النطق الصحيح وتحذيرهم من الانحراف في نطق الأصوات العربية»⁽²⁹⁾، ومن هنا يتضح عمق الوشائج الرحمية الرابطة للعلمين. و«يتميز منهج علماء التجويد بأنه منهج شامل استغرق جميع المباحث المتعلقة بعلم الأصوات النطقي وبأنه منهج صوتي خالص لم تختلط فيه الدراسة الصوتية بما عداها من الموضوعات»⁽³⁰⁾، ومن الأجزاء المشتركة بين علمي التجويد والأصوات، تقطيع الكلام، والوقف، والفونيمات فوق التركيبية، ومعلوم أن العربية لا يتغير معنى الكلمة المعجمي فيها بالنبر أو النغمة - ما عدا الجملة - مع ذلك يهتم علم التجويد، بهذه الظواهر خاصة الوقف والسكت والمد. ولمعرفة مواضع هذه الظواهر من واقع علم الأصوات العام لا مناص من معرفة المقاطع فما هي؟

المقاطع في اللغة العربية:

بالرغم من شيوع مصطلح (مقطع) في الدراسات الصوتية الحديثة، إلا أننا نجد له وجوداً عند علماء العربية الأقدمين يقول عبد العزيز الصبيغ: «يعود هذا المصطلح في العربية على ما أطلعنا عليه إلى الفارابي فهو أول من ذكره في قوله: «كل حرف غير مصوت اتبع بمصوت قصير قرن به فإنه يسمى «المقطع القصير» والعرب يسمونه الحرف المتحرك»⁽³¹⁾، ويُعلق «وظاهر القول يدل على أن التسمية من وضعه هو، وقد ذكر نوعين من المقاطع والنوع الآخر هو الطويل، وهو «كل حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل»⁽³²⁾ وعند عبد الوهاب القرطبي (ت 462هـ) نجد ما نصه: «الألفاظ بأسرها إنما تتركب من حروف وحركات وسكون، وهذه الأشياء الثلاثة لكل منطوق به كالمادة، عنها يأتلف ومنها ينشأ. فالحروف هي مقاطع للصوت الخارج مع النفس.»⁽³³⁾

سقنا هذا الكلام حتى لا يظن القارئ أن المقاطع درس دخيل على اللغة العربية، ومع ذلك «لم يُعن علماء العربية بعده - الفارابي - بمصطلح المقطع لبعده عن مجال الدرس اللغوي الذي يسود مؤلفاتهم، والمقطع ... يتصل بالأوزان والموسيقى أكثر من اتصاله بالأداء اللغوي ولذا لا نجد له وجوداً في كتب علماء التجويد على الرغم من عنايتهم الكبيرة بالجانب الصوتي للغة.»⁽³⁴⁾ مع كل هذا تاه علماء العربية المحدثون في تعريف المقطع، يقول كمال بشر: «من اللافت للنظر أنه ليس هناك حتى الآن تعريف واحد متفق عليه يمكن أخذه منطلقاً لدراسة المقطع.»⁽³⁵⁾ ومن التعريفات التي قيلت عنه إنه: «مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كل انفتاح من انفتاحات الفم أثناء الكلام وبين الانفتاح الذي يليه.»⁽³⁶⁾

والمقاطع في اللغة العربية خمسة أنواع⁽³⁷⁾، وقد أضاف تمام حسان مقطعاً

سادساً هو(ص)⁽³⁸⁾ ولكن المشهورة الخمسة وهي:

- 1 - المقطع القصير المفتوح يتكون من صوت صامت + حركة قصيرة.
- 2 - المقطع المتوسط المفتوح ويتكون من صوت صامت + حركة طويلة.
- 3 - المقطع المتوسط المغلق ويتكون من صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت.
- 4 - المقطع الطويل ويتألف من صامت + حركة طويلة + صامت.
- 5 - المقطع الأطول ويتألف من صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت.

والأنواع الثلاثة الأولى من المقاطع العربية هي الشائعة، وهي التي تكوّن الكثيرة الغالبة من الكلام العربي. أما النوعان الأخيران أي: الرابع والخامس، فقليلا الشيع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات حين الوقف⁽³⁹⁾ وما نبه إليه هو أن «الكلمات العربية التي اتصلت بها اللواحق أو السوابق لا تزيد على سبعة مقاطع... وهذا أقصى ما تصل إليه الكلمة العربية في تأليفها»⁽⁴⁰⁾ وسنحتاج إلى المقاطع جميعاً في الجانب التطبيقي، وما يدفع إلى معالجة أحكام مستحققات الأصوات بالمقاطع الآتية:

- 1 - تسهيل معرفة تشكيل نسيج الكلمة في اللغة، وضع النبر في موضعه الصحيح، وكذا النغمة، وبذلك يتسنى لنا الأداء الصوتي السليم الدقيق.
- 2 - نتمكن بدراستنا للمقاطع من إتقان المد والوقف مع مراعاة المعنى.
- 3 - الرموز المستعملة في المقاطع أوضح مما هو شأنه عند علماء التجويد، قبض الأصبع هو: مقدار الحركة في المقاطع يرمز لها ب «ح».
- 4 - «تؤدي معرفة المقاطع في لغة ما إلى الوقوف على طريقة نطقها.»⁽⁴¹⁾

الموضوعات التي يطوّرها درس المقطع:

- 1 - المد بأنواعه والقصير.
- 2 - والوقف والابتداء.
- 3 - والمقطوع والموصول.
- 4 - وهاء التأنيس.

أولاً - المد:

يعد المد من الظواهر الطبيعية، التي تتعلق بإنتاج الصوت الإنساني، وله وجود في مختلف اللغات، لأن الكلام بدونه يكون سمجاً غير مستساغ في الأذن. و«أهم ما يميز ظاهرة المد في قراءة القرآن الكريم، بالمقارنة مع بقية ظواهر التجويد الأخرى؛ ورود حديثين ينصان على أن المد كان من أبرز الصفات التي كانت تميز قراءة الرسول

صلوات الله وسلامه عليه.»⁽⁴²⁾ ولم تلق ظاهرة المد عناية من قبل دارسي الأصوات العربية المحدثين، ومن ثَمَّ فإنَّها لم تمتحن بوسائل الدرس الصوتي الحديث⁽⁴³⁾، وقواعده في الأداء القرآني تباين الكلام العادي والأصل فيه «ما ثبت عن قتادة رضي الله عنه أنه قال: سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «كان يمد مدًّا.»⁽⁴⁴⁾ إذن مدَّ القرآن محكوم بأداء الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد اتفق علماء التجويد والقراءات في مفهوم المد، عرّفه بعضهم على أنه: «زيادة مط في حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه.»⁽⁴⁵⁾ وهو أيضاً إطالة الصوت بحرف المد أو اللين عند وجود سبب.»⁽⁴⁶⁾

والمد نوعان الأول: مد أصلي؛ وهو الطبيعي وحروفه هي:

الألف مطلقاً، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها⁽⁴⁷⁾، وهذه الأحرف هي صوائت اللغة العربية الطويلة، فلا تقوم الكلمة دونها، وقصرها يخل بالمعنى، ومقدار المد الطبيعي حركتان وسنرمز إليها بـ (ح ح).

ويتفرع المد الأصلي إلى ثلاثة فروع هي:

1 - أن يكون حرف المد ثابتاً وصلاً ووقفاً مثل: «مَالِكٌ...» الفاتحة (4) أو «بِئْمِينِهِ» الانشقاق. (7)

2 - أن يكون حرف المد ثابتاً في الوقف دون الوصل، وذلك في الألفات المبدلة في حالة الوقف من التنوين المنصوب مثل: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ النساء (11). وكذلك الممدودة التي تُحذف في حالة الوصل؛ خشية التقاء الساكنين وتثبت في الوقف مثل الألف: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ النمل. (15)

3 - أن يكون حرف المد ثابتاً في الوصل دون الوقف مثل الواو في: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ الإسراء. (1)

خلاصة القول إن المد الطبيعي هو الصائت الطويل (ح ح) لا نبدأ به الآية مطلقاً، ويمكن أن نقف عليه في حالة التنوين (عليماً)، وفي حالة الوصل تكون مقاطع الكلمة (ص ح / ص ح ح / ص ح ص) وفي حالة الوقف يكون المقطع الأخير (ص ح ح). نوع المد الثاني هو: المد الفرعي وهو: المد الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب وفروعه:

1 - المد المتصل: وهو أن يقع بعد حرف المد همز متصل به من كلمة واحدة «جَاءَ» النصر (1) «قُرْءُ» البقرة (228) «هَنِيئاً» النساء (4) ومقداره أربع حركات، -المقصود هنا الحركة الطويلة- ورمزه (ح ح ح ح) (فجاء) مقاطعها الطبيعية هي: ص ح ح / ص ح ح: في

وأَمْضَاهَا، وبه يحصل التسهيل وينتفي الانتهاز والتشديد، هذا مع ما يؤدي إشباع ها هنا -في كثير منه- إلى إحالة المعنى بخروج اللفظ من الخبر إلى الاستخبار، ألا ترى أن قوله تعالى ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ﴾ البقرة (285) وقوله: ﴿وَأَمَّنْهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ قريش (4) هما خبران، ولو أشبع المد فهما لصارا استخباراً فاستحال المعنى، إذ الفرق بين الخبر والاستخبار -فيما كان مثل هذا- قد يقع بإشباع المد.⁽⁵¹⁾ ومعنى حديثه أن إشباع المد يحول الجملة الخبرية اللفظ وإنشائية المعنى «أمن الرسول» إلى جملة إنشائية لفظاً ومعنى. وكأنَّ المد عنده تحوّل إلى فونيم تركيبى، وحلّ موضع علامة الاستفهام أو التنغيم.

بإدخال الحركات في شرح ظاهرة المد، نكون قد تجاوزنا نقطة لطالما أزعجت القدامى في تقعيدها؛ وهي: تقدير زمن المد بأنواعه في النطق، يذهب قدوري إلى أنه «حاول بعض علماء التجويد المتأخرين ابتكار وسائل لقياس مقادير المد وضبطها، فالقول إنّ مقدار المد ألف أو ألفان مثلاً لا يكفي لبيان الزمن الذي يحتاجه النطق، فلا بد من إيجاد وسيلة أخرى تساعد في ضبط زمن نطق الوحدة المستعملة في قياس طول الألف، ولدينا نصان حول الموضوع لاثنتين من شراح المقدمة الجزرية، وليس لدي دليل على وجود محاولة أقدم منهما من محاولة طاش كبري زاده (ت968هـ) الذي قال: ويعرف مقدار المدات إما بقولك (أ) مرة أو مرتين إلى غير ذلك، أو تعد عدداً تمتد صوتك بقدر ذلك، أو تعقد الأصابع وتمد بقدر ذلك؛ ولكن هذا كله تقريب، ولا يضبطه إلا المشافهة من لفظ المشايخ والسماع من الأستاذ الراسخ ثم الإدمان على ذلك.»⁽⁵²⁾ ويقول أستاذنا يوسف الخليفة في السياق نفسه: «وهذه المقاييس في جملتها تساعد على تحديد الزمن الذي ينبغي أن تستغرقه الغنة أو المد بالتقريب، مع إنها تقريبية إلا أنها تحول دون المبالغة إفراطاً أو تفريطاً، ولو كان للأقدمين وسيلة أدق من هذه لما توانوا في الاستفادة منها؛ خدمة لكتاب الله وصيانة للفظه الشريف. وقد حاولت مع الشيخ محمد عبدالكريم الأزهرى المقرئ السودانى ضبط الحركة الواحدة بتحويلها إلى الثانية أو جزء الثانية عن طريق الآلات الدقيقة، وأجرينا تجارب عديدة باستخدام ساعة التوقيف، وأوضحت التجربة أن الحركة الواحدة تقدر بنصف الثانية، وأن الحركتين يعادلان ثانية كاملة، وأن الأربع حركات تساوي ثانيتين وهكذا.»⁽⁵³⁾ وتجدر الإشارة إلى أن إدخال الحركات في تقدير زمن الممدود لا يعني الإتيان بمقاطع صوتية جديدة خاصة بالقرآن، إنما تتعلق بجانب الأداء الشفوي للقرآن الكريم.

ثانياً- الوقف والابتداء:

الوقف أو الوقفة من المباحث المشتركة بين علم الأصوات وعلم التجويد، وهو: فن جليل به يعرف كيف أداء القراءة⁽⁵⁴⁾؛ جاء في كتاب النشر «لما لم يمكن القارئ

أن يقرأ السورة أو القصة في نَفَس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذٍ اختيار وقت التنفس والاستراحة وتعيين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم ألا يكون ذلك مما يخل بالمعنى، ولا يخل بالفهم⁽⁵⁵⁾، ولأهمية الوقف حكم ابن الأنباري أنه «من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء فيه»⁽⁵⁶⁾.

بل يذهب ابن مجاهد إلى أبعد من ذلك ويقرر أنه «لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»⁽⁵⁷⁾ وقرر (عالم النحوي) تحديداً لأنه عارف بالأصوات متقن للمقاطع، فالوقف السليم في حاجة إلى معرفة المقاطع، وقد عُرِف أنه «قطع الصوت عن الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة»⁽⁵⁸⁾، وهو معياري الحكم كما يقول ابن الجزري و«الصحيح أنه مقيد بالسمع والنقل ولا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته»⁽⁵⁹⁾، وذلك بُعْداً من التغيرات الصوتية الذي يمايز أصوات البشر ولهجاتهم. لتطوير درس الوقف نستعرض أنواعه في أواخر الكلمات وهي:

1 - السكون المحض 2 - الروم 3 - الإشمام.⁽⁶⁰⁾

1 - المحض هو: السكون الخالص الذي لا حركة فيه: (أحد) (ص ح/ ص ح ص).

2 - الروم هو: تضعيفك الصوت بالحركة التي يذهب معظم صوتها أو هو الأتيان بثلاث الحركة بحيث يسمعه القريب دون البعيد. «ونحن هنا في حاجة إلى تجسيد ثلاث الحركة، ونقترح لها الرمز (ح) ويكون المقطع الموقوف عليه بالروم. (ص ح).

3 - الإشمام هو: ضم الشفتين بُعيدَ إسكان الحرف دون تراخ، على أن يترك بينهما فرجة لخروج النفس، بحيث يراه المبصر دون الأعمى»⁽⁶¹⁾ والفائدة من الروم والإشمام تتمثل في بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع في حالة الروم، وهذا من أصعب أنواع التشكيل الصوتي وذلك بالجمع بين التصويت والإشارة إلى كيفية الحرف، وإذا جسدنا هذه الفائدة بالرموز والمقاطع تكون أوضح.

فالفوقف دون الروم	(ص) في نهاية المقطع.
الوقف بالروم	(ص ح) في نهاية المقطع.

ثالثاً. المقطوع والموصول:

وهذا الموضوع قائم على الرسم الإملائي وفق المصاحف العثمانية.⁽⁶²⁾

والموصول: هو كل كلمة متصلة بما بعدها رسماً في المصاحف العثمانية؛ والمقطوع هو

الأصل والموصول هو الفرع.

ويرتبط هذا الدرس بالوقف، فالكلمة المفصولة يجوز الوقف عليها في مقام التعليم أو الاختيار أو حالة الاضطرار، ومثال ذلك: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا﴾ الحج (26) الفصل في «أن لا» باستخدام المقطع لتوضيحه يكون (ص ح ص/ ص ح ح) ⁽⁶³⁾

ومثال الموصول قوله: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ التوبة (40) وباستخدام المقطع يكون «إلا» (ص ح ص/ ص ح ح).

وهنا نلمح أن المقطع لم يضيف أي إضافة في الشرح والتوضيح؛ لأن المقصد هو توضيح أثر الرسم الإملائي في بيان الفرق في الأداء، وهذا الموضوع يؤيد الاعتماد على الرسم العثماني الموروث دون التفكير في أي تعديل في رسم المصحف. يقول ابن الجزري: «وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء لزوم مرسوم المصاحف» ⁽⁶⁴⁾، وهذا مما ينفرد به علم التجويد دون علم الأصوات.

رابعاً- هاء التأنيث التي يوقف عليها بالتاء:

يلاحظ أن هناك كلمات في المصاحف العثمانية خرجت عن أصل رسم التاء المربوطة -وقاعدتها العرفية الإملائية- وكتبت بالتاء المجزورة فيوقف عليها بالتاء عند ضيق النَّفَس أو مقام تعليم أو اختبار..... ⁽⁶⁵⁾؛ ومثالها ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة (231)

(نعمت) مقاطعها في الوقف (ص ح ص/ ص ح ص)، ومقابلها في الرسم العرفي (نعمة) في الوقف (ص ح ص/ ص ح ح)، والفرق واضح في (نعمت) يُزاد صامت (ص)، وفي (نعمة) يحذف الصامت، مع ملاحظة التطور الصوتي الذي طرأ على طريقة نطق التاء المربوطة وتحولها إلى الألف بدلاً من الهاء.

خاتمة:

في الختام نؤكد على أن علاقة علم الأصوات بعلم التجويد علاقة العام بالخاص، والأصل بالفرع، وقد أفاد علماء التجويد في بداية تقعيدهم لقواعد علمهم من النحويين الذي تطرقوا لدرس الأصوات في نهاية كتبهم، وقد طوّر التجويديون مباحث علمهم من نواحي: العمق والدقة والشمول، حتى تفوقوا على غيرهم، وبمقارنة تلك الجهود بما وصل إليه علم الأصوات الحديث من واقع معلومات الورقة يمكن القول:

إنه يجوز من ناحية الشرع الاجتهاد في علم التجويد وتطويره ليلحق علم

الأصوات، فمن مكونات التجويد الثابت الذي لا يقبل الاجتهاد وهو القراءة والرواية. ومنها المتغير وهو الصوت مخرجاً وصفه، ومن مكوناته التي يمكن تطويرها مستحق الحرف، الذي يُولد من تجاور الأصوات وتطويرها، ويكون في الشرح والترميز، -خاصة لعلماء التجويد- نصف الحركة وثلاثها وهي في حاجة إلى رمز ونقترح لها رمز(ح).

ومن الدروس الصوتية التي تلائم تطوير علم التجويد، درس المقاطع في: المد بأنواعه والوقف والسكت وهاء التأنيث التي يوقف عليها تاء. وتجدر الإشارة إلى أن المقطع الصوتي كان معروفاً لدى الأقدمين وقد زهدوا عنه، وبعدوا عن استخدامه لعلاقته بالموسيقى المتحفظ عليها.

لرسم المصاحف العثمانية أثر في المعنى والأداء في بعض أحكام التجويد كالموصول والمقطوع وهاء التأنيث التي يوقف عليها تاءً.

التوصيات:

وما نوصي به يتمثل في:

- 1 - اعتماد علم التجويد فرعاً من فروع علم الأصوات وإحاقه بالمقررات الدراسية في الجامعات الإسلامية، ويكتب الأصوات، كما فعل عدد من العلماء مثل: عبد الغفار حامد هلال في كتابه أصوات العربية وأحمد على محمود ربيع⁽⁶⁶⁾ في كتابه المدخل إلى علم الأصوات العربية وفن التجويد وغيرهما.
- 2 - الإبقاء على رسم المصاحف العثمانية الموجودة وعدم التفكير في تعديله.
- 3 - التأكيد على اعتماد رسم المصحف العثماني في الاستشهاد بالآيات القرآنية خاصة في الرسائل الجامعية والأوراق العملية المحكمة.
- 4 - السعي الجاد مع شركة مايكروسفت لبرمجة خط المصحف في الحاسوب ليكون من ضمن الخطوط المتاحة مباشرة.

الهوامش:

- (1) يوسف الخليفة أبوبكر، أصوات القرآن الكريم كيف نتعلمها ونعلمها مكتبة الفكر الإسلامي الخرطوم ط الأولى 1973 م ص: 6.
- (2) ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف: بدون ط وت، مادة(جود) ج 1 ص: 720.
- (3) ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق، د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة ط أولى بدون ت، ج 1 ص: 301.

- 44

- 45

-